محليات

عيادة قانونية بالحقوق

| رجاء يونس

باشرت العيادة القانونية في كلية الحقوق بجامعة دمشق نشاطها العلمي لتكون حلقة الوصل بين الدراسة القانونية النظرية والحياة المهنية، وهي التجربة الأولى على مستوى الجامعات السورية.

وبين عميد كلية الحقوق الدكتور محمد حاتم البيات أن هدف العيادة القانونية المساهمة في نشر أساليب التّعليم التفاعلي باعتبارها أنموذجاً متقدماً من نماذج تطوير التعليم والتدريب القانوني وآليّةً فاعلةً في مجال التعليم التطبيقي للمعارف القانونيّة من خلال الربط بين التعليم القانوني والأكاديمي، وبين الواقع العملي، عبر مساعدتها في الممارسة العمليّاتيّة لما يتعلّمه الطلاب خلال دراستهم الجامعية وإكسابهم خبرات عمليّة وصقل مهاراتهم القانونيّةً بالتدريب العملي ليكونوا أكثر ملامسةً للحالات الواقعيّة.

واعتبر البيات العيادة خطوة مهمة ونوعية وتعد من أهم روافد تطوير التعليم القانوني في سورية وصولاً بها إلى أفضل المعايير العلميّة العالميّة، وبارقة أملٍ لكل المُشتغلين والمنشغلين بهموم الفكر القانوني في سوريّة إضافة لكونها تجربةً مهمة لطلاب الحقوق حيث تعمل على تنمية المسؤوليّة لديهم بالمشكلات المجتمعيّة، وتعزيز الوازع الإنساني لديهم ليقوموا بتقديم خدماتهم القانونيّة بعد تخرجهم والتحاقهم بالعمل للفئات المحتاجة.

وبين عميد الكلية أن العيادة ترمي لتحقيق غايات علمية هدفها نشر الفكر القانوني من خلال عقد الندوات العلمية، والمناظرات الفكرية، والمؤتمرات، وورشات العمل، والمسابقات العلميّة للطلبة والأساتذة من خلال طرح مواضيع بحثية تعالج إشكاليات قانونية تهم الجامعة والمجتمع وإجراء ورش عمل حولها بالدراسة وتوجيه مجالس الأقسام لكي يتم لحظها كمشروعات رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه ومحاولة الاقتراح على المشروع التدخل لإعادة النظر في القانون المعني.

وبين البيات أن للعيادة القانونية دوراً مهماً بإحاطة أعضاء الهيئة التدريسيّة في الكليّة بتوجهات القضاء السوري، والتّعرّف على المشكلات القانونيّة التي تواجه هيئات ومؤسسات الدولة، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها عبر فتح قنوات حوار إيجابي وبنّاء مع تلك الجهات بما يعود بالنفع على كل الأطراف لافتا إلى أنه تمّ تشكيل لجنة خاصة للإشراف على مهام العيادة في الكلية من أساتذة ومدرسين يتمتعون بروح فريق العمل الواحد ملتزمين بقيم العمل ضمن مهام وطنية ومهنية عالية بما يساعد على نجاح عمل العيادة وتقديم أفضل الخدمات.

كما أشار البيات إلى أن العيادة تستهدف من خلال خدماتها موظفي الجامعة والطلبة والمواطنين غير القادرين على تحمل نفقات الاستعانة بمحامٍ، عن طريق تقديم خدمات استشاريّة قانونيّة لافتا إلى أن عمل العيادة مجاني بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وطلاب المرحلتين الجامعية الأولى والمرحلة الثانية من طلاب دراسات العليا وماجستير التأهيل والتخصص علماً بأن عمل الطلبة في العيادة سيكون بإشراف عضو الهيئة التدريسية المتخصص.

ثلثا أطفال سورية يتعرضون لعنف الإهمال وربعهم يتعرضون للضرب

نوفل لـ«الوطن»: ارتفاع نسبة العنف ضد الأطفال في ظروف الحرب

| محمد منار حميجو

أعلن رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي حسين نوفل أن ثلثي الأطفال في سورية يتعرضون للإهمال على حين ربع الأطفال يتعرضون للضرب كاشفا أنه في ظروف الحرب ازدادت نسبة العنف على الأطفال بشكل كبير.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال نوفل: إن نسبة العنف ضد الأطفال ازدادت في سنوات الأزمة بشكل ملحوظ لأنهم يعيشون في ظروف الحرب التي تعصف بالبلاد وبالتالي فإنهم كل يوم معرضون لسماع قذائف الهاون أو استهدافهم من المجموعات المسلحة.

وأوضح نوفل أن العنف في المدارس ازداد بشكل كبير مقارنة بآخر دراسة أجريت قبل الأزمة حول هذا الموضوع والتي دلت على أن ٥٢ بالمئة منهم يتعرضون للضرب أو التوبيخ مشيراً إلى أن ذلك يؤثر بشكل كبير في شخصية الطفل ولاسيما أن العنف يدفعه إلى الانحراف.

وبين نوفل أن العنف له أشكال عديدة منها الإهمال والتوبيخ والضرب وهو يستخدم على الشخص الضعيف سواء كان الطفل أو المرأة أو الذكر الضعيف من شخص قوي وليس بالضرورة أن يصدر العنف من الأب لأنه أحياناً هو يكون ضحية للعنف الأسري من أحد الأولاد وهناك دراسات دلت على ذلك.

وقال نوفل: إن العنف الأسري يولد عادات صحية خطيرة وذلك بأن الطفل الذي أهمل يضطر إلى تكوين شخصيته أو تعويض النقص عبر تكوين صداقة سيئة تمارس أفعالاً غير سليمة بالمجتمع كالسرقة وغيرها من الأفعال المنبوذة لافتاً إلى أن العنف يدفع الطفل أيضاً إلى التدخين الذي يؤدي إلى أمراض تؤثر في صحته، والدراسات تشير إلى أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال يمارسون عادات التدخين نتيجة إهمالهم من أسرتهم.

وأضاف نوفل: إن العنف يدفع الطفل أيضاً إلى شرب الكحول وإلى فتح شهيته على الأكل وبالتالي يصاب بداء البدانة التي تؤدي إلى أمراض كثيرة ومنها داء السكري والقلب وغيرهما من الأمراض الناجمة عن البدانة معتبراً أن العادات الخاطئة في تربية الأطفال دفعت بالكثير منهم إلى الانحراف باعتبار أن الطفل بدأ يبحث عن أشياء أخرى في المجتمع لتكوين شخصيته ولو بطرق منحرفة ولذلك فأننا نشاهد العديد من الأطفال يرتكبون أفعالاً جرمية كردة فعل انتقامية من الأهل حتى إن بعضهم يرتكب جرائم خطرة.

ولفت نوفل إلى أن ظروف الحرب لعبت دوراً بارزا في مسألة ازدياد حالات العنف على الأطفال ولاسيما أن العصابات المسلحة استهدفت الكثير من المدارس بقذائف الهاون وهذا يعتبر نوعاً من العنف على الأطفال حتى إنه من أخطر أنواع العنف مشدداً على ضرورة دور الأسرة في تخفيف وطأة الحرب على الأطفال رغم أنهم يسمعون كل يوم أصوات الانفجارات والخوف الشديد الذي يتعرضون له.

وأكد نوفل أن الطب الشرعي يعمل بشكل دوري على توعية الأسرة بعدم استخدام الألفاظ التي لا تليق بشخصية الطفل موضحاً أن هناك الكثير من الكلمات تستخدم مثل كلمة «حمار» وغيرها من الكلمات التي لا تليق بأصول التربية وبالتالي فإن الطفل يعتبر هذه الكلمات عادية بحيث إذا سمعها من شخص آخر غير أبويه فأنه لا يتأثر لسماعها إضافة إلى أنه يتلفظ بها.

وأشار نوفل إلى أن الكثير من الأطفال يستخدمون كلمات الشتم والسب في الشوارع وكل هذه الكلمات تعلموها في البيت نتيجة تلفظ الأب أو الذكر المسيطر على البيت بها وأحياناً توجيه هذه الكلمات للطفل وبالتالي فأنه يتعلمها ويتلفظ بها أمام أصدقائه علماً أن هذه الكلمات النابية هي بوابة انحراف الطفل.

وشدد نوفل على أهمية الأسرة في تربية الأطفال وأن البيت هو المجتمع الصغير الذي يكوّن المجتمع الكبير ويصلحه معتبراً أن طرق التربية السليمة من ناحية تعليم الأطفال أصول التربية سبب كبير في إنشاء مجتمع خال من العنف الأسري.

> العنف الأسري يولد عادات صحية خطرة منها التدخين والبدانة وشرب الكحول

كابلات دمشق تنتج بقيمة ١٢ ملياراً وتربح ١,٥ مليار

بكر: نوفر حاجة السوق بعد توقف القطاع الخاص

| محمود الصالح

بلغت مبيعات الشركة العامة للكابلات بدمشق خلال العام الماضي أكثر من ١٢ مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها ٤ مليارات ليرة سورية عما كانت عليه في العام قبل الماضي حيث زادت كمية الإنتاج خلال العام الماضي عن ٦ آلاف طن من مختلف أنواع الكوابل الكهربائية العادية والمعزولة هذا ما أكده لـ«الوطن» المدير العام لشركة الكابلات بدمشق محمد بكر وأضاف إن الشركة لم تتوقف عن الإنتاج خلال الأزمة على الرغم من وجودها في منطقة ساخنة لكن تمت حماية الشركة من عمالها بشكل مباشر ولم ينقطعوا يوماً واحدا عن الحضور والإنتاج. وقد استطاعت الشركة توفير حاجة السوق المحلية وبشكل خاص القطاع العام من الكوابل التي أصبحت حاجة يومية بسبب أعمال الصيانة والإصلاح المستمرة في الشبكة وذلك على الرغم من وجود صناعة وطنية خاصة لهذه المواد لكن الكثير منها توقف خلال الأزمة وبيّن المدير العام أن هذه النتائج الجيدة التي حققتها الشركة على الرغم من الحصار وعلى الرغم من النقص الكبير في الأيدي العاملة الخبيرة في إنتاج الكابلات وعدم المشاركة في المعارض الدولية بسبب الحصار وقلة الاعتمادات المخصصة للدعاية والإعلان وعدم وجود مرونة في التعامل مع الزبائن في تسليم البضاعة وتسديد قيمتها نتيجة التزام الشركة بالقوانين والأنظمة المالية النافذة في هذا المجال. وعلى الرغم من وجود هذه العقبات لكن بكل تأكيد هناك ميزات خاصة للشركة منها الاسم التجاري الكبير الذي حازت عليه خلال تاريخها الإنتاجي الطويل والذي أصبح اسماً عالمياً ومسجلاً في حماية الملكية وتنوع الإنتاج وقرب الشركة من الطريق الدولي والعلاقة المميزة مع التجار والمتعهدين في مجال الكهرباء والمخابر التي تمتلكها الشركة لفحص الإنتاج ما يحقق الثقة الكبيرة به وكذلك حصول الشركة على شهادة الايزو ٩٠٠١ وهذا يؤهل الشركة للمنافسة في الأسواق الخارجية وللمحافظة على هذه الميزات يرى المدير العام أنه يجب إعطاء الفنيين والخبراء رواتب وتعويضات مغرية للحفاظ عليهم من التسرب إلى الشركات المنافسة والمحافظة على الاسم التجاري للشركة وتحسين جودة الإنتاج وتوظيف هذا الاسم التجاري في حملات الترويج لذلك والسعي بشكل دائم لإرضاء الزبائن واعتبار ذلك ميزة تنافسية وزيادة وتنويع المنتجات لتلبي حاجة السوق.

وعن الأعمال التي تقوم بها الشركة الآن أكد بكر أن الشركة تنتج أصناف ومقاطع الأسلاك ذات التوتر المنخفض والكابلات الخاصة في الاتصالات وأسلاك لف المحركات وغيرها. وخلال الشهر الماضي بلغت كمية الإنتاج ٦٤١ طناً بقيمة ١,٢ مليار ليرة بنسبة تنفيذ ١٧٦٪ من الخطة بالأسعار الجارية وعن الأرباح التي حققتها الشركة خلال العام الماضي من مجمل إنتاجها عن ذلك العام بلغت الأرباح بحدود ١,٥ مليار ليرة.

جدير بالذكر أن الشركة العامة للكابلات في دمشق هي من بين الشركات الهندسية القليلة التي ما زالت تعمل وتنتج إضافة إلى شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات التحويلية أما باقي الشركات الهندسية فهي متوقفة عن الإنتاج منذ بداية الأزمة.

الصحة الحيوانية تنتج ١٢ مليار جرعة لقاح وتوزع ٢٥ ملياراً

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة الدكتور حسين السليمان لـ«الوطن» أن مديرية الصحة الحيوانية عام ٢٠١٥ نفذت تلقيحات وقائية بما يزيد على ٢٥ ملياراً و٤٧٥ مليون جرعة لقاح، مع وجود ٥ محافظات لم ترد نتائجها، وبلغ عدد اللقاحات المنتجة للتوزيع المجاني ما يزيد على مليار و٧٧٥ مليون جرعة لقاح، على حين بلغ عدد اللقاحات المنتجة التي تم بيعها أكثر من ١٠٢ جرعة لقاح، موضحاً أن العدد الإجمالي المنتج للتوزيع المجاني وللبيع بلغ نحو ١٢ مليار جرعة لقاح، منوهاً إلى أن المديرية قامت بتوصيل اللقاحات البيطرية إلى جميع محافظات القطر بطرق مختلفة، بعضها عن طريق المؤسسة العامة للطيران وخاصة لمحافظة الحسكة وعن طريق البرادات إلى مراكز المحافظات الآمنة وعن طريق أشخاص معتمدين من مديرية الزراعة في المناطق الساخنة لبعض المحافظات.

وبين السليمان أن المديرية قدمت خلال عام ٢٠١٥ ما يزيد على ٢٤٦ معالجة سريرية، مع الأخذ بالحسبان وجود ٦ محافظات لم ترد نتائجها مع تأكيده على أن المديرية استطاعت على جميع الصعد السابق ذكرها أن تنفذ بنسبة تتراوح بين ٥٢ إلى ٦٣ بالمئة من المخطط له خلال العام، مؤكداً أنه نتيجة للجهود المبذولة من وزارة الزراعة لم تظهر خلال العام أي جائحة أو امراض سارية في قطعان الثروة الحيوانية.

وفي تفاصيل اللقاحات المنتجة والمخصصة للبيع من المديرية بين السليمان أنه وصل إنتاج لقاح جمبورو ما يزيد على ١٣ مليون جرعة، ولقاح نيوكاسل لاسوتا ٢٢ مليون جرعة ولقاح نيوكاسل كلون بلغ ٤٢ مليون جرعة ووصل إنتاج لقاح نيوكاسل بـ١ إلى ١٠ ملايين جرعة ولقاح برونشيت أول H-١٢٠ إلى ١١. ٩ مليون جرعة ولقاح الارتعاش الوبائي إلى ٦٦٠ ألف جرعة ولقاح جدري الطيور إلى ٨٥٠ ألف جرعة.

من جهة أخرى وعن عمل قسم المخابر البيطرية بيّن السليمان أنه خلال عام ٢٠١٥ تم استقبال ١٠٩٦٦ عينة واردة إلى المخابر، وبلغ عدد الاختبارات ١٦٢٥٠ اختباراً، كما تمت إعادة اختبار ٤٣٠ عينة، على حين أنه وصل إلى المخابر البيطرية في المحافظات ٧٣٦٥ عينة وتم إجراء ٧٣٣٥ اختباراً.

كما تم وصول ١٥١٠ عينات إلى قسم الأمراض المشتركة اجري عليها ٢٧٢٢ اختباراً، ووصل إلى وصل الأمراض المشتركة في المحافظات ٢٧٨١ عينة وتم إجراء ٢٧٢٨ اختباراً، ووصل عدد العينات في قسم أمراض الدواجن في المديرية ٣١٩٣ عينة ووصل عدد الاختبارات إلى ٨٧٠٦ الأخباراتً، ووصل إلى مخابر المحافظات لأمراض الدواجن ١٨٣٧٢ عينة ووصل عدد الاختبارت إلى ٦٤٦ اختباراً.

كلام رسمي جداً

الصحة: تعد عقوبات إضافية للحد من مخالفات الصيادلة المخالفين

تحية طيبة

إشارة إلى ما نشرته صحيفة «الوطن» بتاريخ ٤/٢/٢٠١٦ العدد ٢٣٢٨ صفحة ١-٨ بعنوان «الصيادلة تحذر من فقدان أدوية وطنية.. والحكومة تتجهز» نبين الإجراءات المتخذة من وزارة الصحة بهذا الخصوص:

قامت وزارة الصحة بالتعميم على جميع مديريات الصحة من أجل قيام لجان الرقابة الدوائية بالجولات على المستودعات والصيدليات لبيان توافر الأدوية المفقودة، وكذلك التعميم على كل المشافي لموافاتنا بقائمة الأدوية المفقودة، كما قامت بالتعميم على المعامل الدوائية لموافاتنا بقائمة الأدوية المفقودة التي تم تصنيعها وفي حال عدم التصنيع موافاتنا بالخطة الإنتاجية مع الجدول الزمني. وبناء على جولات الرقابة الدوائية تبين أن نسبة الأدوية المفقودة التي كانت ٢٠٪ انخفض إلى ٤٪ وعليه تم تصنيع ١٦٪ من الأدوية في هذه الفترة وذلك مطابقة مع تقرير المجلس العلمي للصناعات الدوائية وتم إعلام رئاسة مجلس الوزراء بذلك أصولاً.

أغلب الأدوية الواردة في التعاميم من المشافي هي أدوية مستوردة لمصلحة القطاع العام وتأمينها هو من مسؤولية وزارة الاقتصاد- المؤسسة العامة للتجارة الخارجية (فارمكس).

تم التعميم على نقابة صيادلة سورية من أجل التعميم والتأكيد على الصيدليات ومستودعات الأدوية بالالتزام بعدم حيازة أدوية مهربة والالتزام بالأسعار النظامية حيث قامت وزارة الصحة بجولة على صيدليات ريف دمشق ولوحظ وجود العديد من المخالفات ابتداء من عدم وجود الصيدلي ووجود أدوية نفسية بكميات كبيرة من دون وجود أدوية نفسية أو عدم تسجيلها عليها إن وجدت وصولاً إلى حيازة أدوية مهربة بكميات كبيرة ما يسبب الضرر للمواطن لعدم معرفة مصدرها ومصداقيتها والمبالغة في أسعارها وكذلك ما تسببه من ضرر للأمن الدوائي والاقتصادي.

تقوم وزارة الصحة حالياً بإعداد عقوبات إضافية من أجل الصيادلة المخالفين لتعليمات الوزارة والتي تسبب الضرر العام للمواطن صحياً ومادياً وخاصة ما يتعلق بحيازة الأدوية النفسية.

مكتب الإعلام

البندورة «عم تتمختر» والكوسا «شايفة حالا».. والأسواق «تيتي تيتي..»

أسعار الخضر تحلق.. والدواجن والإلكترونيات تقفز ٢٠٪

| فادي بك الشريف

رغم الوعود والتصريحات بأن أسعار كثير من الخضر والفواكه وعدد من المواد والسلع ستنخفض إلا أنها كانت عبارة عن «وعود خلبية» وحبوب مهدئة للضجيج على جنون الأسواق، لا بل ارتفعت الأسعار عن الفترة السابقة بشكل لا يمكن وصفه في أسواق دمشق وأصبح دخل المواطن لا يمكنه من تأمين ولو جزءاً من احتياجاته على مدار الشهر، بحيث يأتي ذلك تزامنا مع ارتفاع الدولار الذي تجاوز ٤٠٠ ليرة وأصبح مختلف المحال والباعة يسعّر مواده ومنتجاته على الدولار.

وفي جولة لـ«الوطن» على عدد من الأسواق (سوق باب سريجة) فقد لوحظ ارتفاع كبير في أسعار الخضر وندرة النوعية الجيدة منها، بحيث وصل سعر كيلو البندورة لـ٣٥٠ ليرة وهناك من يبيع الكيلو بـ٤٠٠ ليرة، مع اختلاف السعر بين المحال في السوق الواحد، وبلغ سعر كيلو الخيار ٤٠٠ ليرة، وكذلك الباذنجان الذي يباع بـ٤٠٠ ليرة، وسعر كيلو البطاطا بـ٢٠٠ ليرة، والزهرة بـ١٥٠ ليرة ومعظمها مواد ذات نوعية ليست بالجيدة، وسعر كيلو الفليفلة وصل إلى ٤٠٠.. إلخ.

ومازالت الكوسا هذه الأيام تعيش أجمل أيامها في السوق، وغدت الأميرة المدللة غالية القدر والثمن تتفاخر بسعرها وتتباهى كالسلطانة في أسواق دمشق بسعرها الذي وصل إلى ٧٥٠ ليرة للكيلو الواحد، وشكلّ ارتفاع سعرها علامات استفهام كثيرة برسم الجهات المعنية التي وقفت متفرجة حيال هذا الارتفاع الجنوني الكبير دونما أن تحرك ساكنا حتى اللحظة أو تضع الحلول اللازمة.

أما الفواكه فحافظت نوعا ما على أسعارها وانخفض بعضها عن الفترة الماضية، حيث يباع كيلو الموز بـ٣٥٠ ليرة، والتفاح بـ٢٥٠ ليرة، وكيلو البرتقال بـ١٢٥ ليرة.

ارتفاعات جنونية لم تطل مادة الكوسا وحدها بل طرأت على مختلف الأسعار بما فيها الدواجن والالكترونيات التي زاد سعرها بمعدل ٢٠٪ في السوق، حيث ارتفعت أسعار الدواجن ووصل سعر كيلو الفروج لـ٧٥٠ ليرة، والشرحات لـ١٢٥٠ ليرة، والدبابيس بـ٨٠٠ ليرة، وسعر كيلو سودة الفروج بـ١٢٠٠ ليرة، وسودة الغنم وصل سعر الكيلو لـ٢٥٠٠ ليرة، أما سعر صحن البيض فتجاوز ٩٠٠ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني أن أسعار السلع والمواد ارتفعت بين ١٥-٢٠٪ خلال الفترة الماضية تزامناً مع ارتفاع الدولار مشيراً إلى ضرورة أن يكون هناك سعر ثابت على القطع الأجنبي يتم فيه إلزام المستورد والمصنع التقيد فيه.

وأضاف دخاخني: إن التصريحات لا تتوافق على الإطلاق مع واقع السوق الذي يشهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، وخاصة أن المواطن لم يعد يحتمل التكاليف الكبيرة وأصبح هناك ركود في الأسواق وحركة الشراء، مشيراً إلى الجولات والرقابة القائمة وضبط المخالفات والإغلاقات ولكن هل ستؤدي إلى خفض الأسعار؟

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور عمار يوسف لـ«الوطن» إن الأسعار ارتفعت لحدود ٣٠٪ خلال الفترة الحالية لكثير من السلع والمواد، مشيراً إلى أن تجار الجملة المستوردين والمصنعين أصبحوا لا يبيعون بالطريقة التي كانوا يطرحون فيها منتجاتهم سابقا، ولم يعد هناك تسهيلات كبيرة على صعيد عملية الدفع نظرا لتذبذب سعر الدولار حالياً.

وأكد يوسف أن بعض التجار رفع الأسعار بشكل استباقي، مبيناً أن أسعار الدواجن ارتفعت أيضاً منذ الأسبوع الماضي وحتى تاريخه بنسبة ٢٠٪، كما ارتفع سعر الإلكترونيات لارتباطها المباشر بالدولار، كما يلاحظ أن البيع والشراء فيما يخص الأجهزة الإلكترونية يتم بالدولار.

وكانت ذكرت مصادر وزارة الزراعة منذ أشهر أن أسعار كثير من الخضر ستنخفض خلال الفترة القادمة عبر طرح كميات إضافية من المواد وغيرها من المواد (البلاستيكية) التي يبدأ إنتاجها إلا أن هذه الوعود لم تتحقق على أرض الواقع.

«الزراعة» تتابع القضايا المطروحة في طرطوس

| طرطوس: مكتب الوطن

تلقى مكتب الوطن في طرطوس مذكرة خطية من وزارة الزراعة عن طريق فرع اتحاد الصحفيين في طرطوس تتضمن أبرز المعالجات والمتابعات التي قامت بها الوزارة حتى الآن نتيجة ما طرح خلال الحوار المفتوح الذي جرى في شهر تشرين الأول الماضي بين وزير الزراعة وفعاليات محافظة طرطوس بخصوص الواقع الزراعي من جوانبه كافة.

فبخصوص مرض عين الطاووس أوضحت الوزارة أنه تم اعتماد أصناف متحملة لمرض عين الطاووس كصنفي (السكري والعيروني) في محافظتي طرطوس واللاذقية وتقوم مديريات الزراعة بتقديم الطعوم اللازمة لاستبدال الأصناف المحسنة بالأصناف المقاومة.. كما أن مديرية الوقاية تقوم بتقديم جرارات ومرشات بشكل مجاني لمكافحة هذا المرض..

وفي موضوع تصريف إنتاج الحمضيات بينت الوزارة أنها ليست جهة تسويقية وإنما جهة إنتاجية وبالرغم من ذلك فهي تقوم بتقديم المؤازرة اللازمة والعمل مع الجهات المعنية لتهيئة الأرضية المناسبة لتسويق المنتجات الزراعية بشكل عام.. مشيرة إلى حصول اجتماع موسع عقد لهذه الغاية تعهدت خلاله المؤسسة العامة للخزن والتسويق بتسويق ١٠٠ ألف طن تسويقاً خارجياً و٣٠ ألف طن تسويقاً داخلياً إضافة لتعهد اتحاد الغرف الزراعية بتسويق ٨٠ ألف طن تسويقاً داخلياً وخارجياً من الموسم الحالي.

وبينت الوزارة أن ما تم صرفه من صندوق الجفاف والكوارث في محافظة طرطوس منذ تأسيسه وحتى تاريخه حيث تم صرف مبلغ ١٣ مليوناً و٥٣٦ ألف ليرة وعدد المستفيدين ٢٦٨٦ مزارعاً عام ٢٠١٢.. وفي عام ٢٠١٣ تم صرف مبلغ ٢ مليون و٦٦٠ ألف ليرة وعدد المستفيدين ٢٠٤ مزارعين.. وفي عام ٢٠١٤ تم صرف مبلغ ١١ مليوناً و٢٤ ألف ليرة وعدد المستفيدين ٢٤٥٤ مزارعاً.. أما في عام ٢٠١٥ فتم صرف مبلغ ٦١ مليوناً و٥٢٨ ألف ليرة وعدد المستفيدين ٢٧٣٣ مزارعاً.

ويشير الكتاب إلى مسألة دعم الزراعات المحمية في الساحل فنتيجة للأوضاع الراهنة تم السعي مع المنظمات الدولية لدعم هذه الزراعة من خلال تأمين البلاستيك لعدد من فلاحي طرطوس كما أعاد المصرف الزراعي منح القروض للبيوت البلاستيكية.

أما فيما يخص نقصان وتراجع إنتاج مبقرة زاهد في طرطوس فقد تم رفدها بـ٢٠ بكيرة حاملاً من مبقرتي حمص وفديو.. كما تم رفد المبقرة بعمال زراعيين فنيين جدد بالإضافة لتقديم مساعدة مالية لها.